المؤتمر الدّوليّ العاشر للغة العربيّة والمعرض الثّالث

عنوان البحث

قوانين دولة الإمارات العربيّة المتّحدة في حماية اللغة العربيّة وتعزيزها

المحور (38)

محاور اللغة المحاور العربيّة والدّساتير وأنظمة الحكم والقوانين والتّشريعات والسّياسات اللغويّة.

الباحث

الدّكتور غسّان عبد الحيّ برهان

أستاذ مساعد– دكتوراة في الشّريعة والقانون

معاهد أدنوك– أبو ظبي– الإمارات العربيّة المتّحدة

Al_bourhan@hotmail.com

الملخّص

تعدُّ اللغة جزءًا أساسيًّا من الهُويّة الثّقافيّة والتّراثيّة للدّولة؛ ومن أجل الحفاظ على هذه الهُويّة، فإنّها تتّخذ خطوات عديدة لتعزيز استخدامها وحمايتها من التّأثيرات الخارجيّة، فتقوم بتشريع القوانين في سبيل تحقيق هذا الهدف على مختلف الأصعدة.

وقد قامت دولة الإمارات العربيّة المتّحدة بسنّ قوانين عديدة وانتهاج سياسات واضحة تهدف إلى حماية اللغة العربيّة وتعزيز استخدامها. وقد ألزمت هذه القوانين الجهات الحكوميّة والمؤسّسات التّعليميّة والإعلاميّة بتبنّي اللغة العربيّة في جميع النّشاطات الرّسميّة والإداريّة، ممّا كان له الأثر الكبير في حماية اللغة العربيّة والحفاظ عليها، كما قدّمت مبادرات كثيرة محليّة ودوليّة رفيعة المستوى في سبيل تعزيز مكانة اللغة العربيّة في المجتمعات؛ باعتبارها لغة دينها وتواصلها ونقل ثقافتها عبر الزّمن، وتعدّ عاملاً أساسيّاً في الحفاظ على توحيد الأمّة العربيّة من المحيط إلى الخليج.

أهداف البحث: رصد أهمّ القوانين والتّشريعات في دولة الإمارات العربيّة المتّحدة الّتي من شأنها أن تحمي اللغة العربيّة وتحافظ عليها، وتحديد المجالات التي شملها القانون، وإظهار أبرز العقوبات المرصودة للمخالفين لهذه القوانين، وتسليط الضّوء على أهمّ المبادرات التي قدّمتها دولة الإمارات العربيّة المتّحدة في سبيل تعزيز اللغة العربيّة.

أسئلة البحث: ما مدى اهتمام القانون الإماراتيّ باللغة العربيّة؟ ما المجالات التي شملتها التّشريعات القانونيّة في سبيل حماية اللغة العربيّة والحفاظ عليها؟ ما أهمّ المبادرات التي قدّمتها الإمارات العربيّة المتّحدة في سبيل تعزيز اللغة العربيّة لدى أفراد المجتمع؟

منهج البحث: اتّبع المنهج الاستقرائيّ التّحليليّ الوصفيّ، إذ قام بتتبّع التّشريعات والقوانين التي سنّها المشرّع الإماراتيّ في سبيل حماية اللغة العربيّة، ورصد المجالات التي شملها القانون، وإبراز دور المبادرات الإماراتيّة في تعزيز اللغة العربيّة.

الخلاصة والتّوصيات: توصّل الباحث إلى أنّ حماية اللغة العربيّة من أولويّات القانون الإماراتيّ، كما أنّ المجالات التي شملها القانون الإماراتيّ في تشريعاته تعدّ من أهمّ المجالات وأكثرها تأثيرًا.

ويرى الباحث ضرورة تحديث هذه القوانين وتعديلها بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوّة منها ومواكبة التّطوّرات.

مقدّمة

الحمد لله ربّ العالمين القائل في كتابه □□□□□□□□□□ [1] وأفضل الصّلاة وأتمّ التّسليم على المبعوث رحمة للعالمين، سيّدنا محمّد القائل: "أوتيت فواتح الكلم وخواتمه وجوامعه»[2] ورضي الله عن صحابته الذين ساروا على هديه في العناية باللغة العربيّة، فقد جاء عن عمر بن الخطاب– رضي الله عنه– قوله: «تَعَلَّمُوا الْعَرَبِيَّةَ فَإِنَّهَا تُثَبِّتُ الْعَقْلَ، وَتَزِيدُ فِي الْمُرُوءَةِ» [3] وبعد:

فإنّ اللغة نعمة من أجلّ نعم الله تعالى على خلقه، فهي وسيلة التّواصل، وبها يعبّر الشّخص عن إرادته، ومن خلالها يتفاهم مع أقرانه ومجتمعه، كما أنّها عامل قويّ في تحديد شخصيّة الأفراد والمجتمعات، وتعدّ جزءًا أساسيًّا من الهويّة الثّقافيّة والتّراثيّة للفرد؛ لذلك كُرّست الجهود من أجل المحافظة عليها وصونها من الضّعف أو الاندثار، ولعلّ أبرز هذه الجهود هو ما اتّبعه المشرّع القانونيّ في سنّ القوانين والتّشريعات التي تضمن التزام المؤسّسات والأفراد باللغة الأمّ، هذا في العموم، أمّا إذا كان الحديث عن اللغة العربيّة فهي بالإضافة لما سبق تتمتّع بمزايا وخصائص تزيدها خصوصيةً ورفعةً، فهي اللغة التي نزل بها القرآن □□□□□□□□□□ [4] كما أنّها اللغة الرّسميّة لجميع دول العالم العربيّ، ويتحدّث بها أكثر من مئتين وأربعين مليون فرد، ويجيد التّحدّث بها حوالي أربعمئة وعشرين مليون فرد [5] لذلك جاءت هذه الدّراسة لتسلّط الضّوء على القوانين التي سنّتها دولة الإمارات العربيّة المتّحدة في سبيل حماية اللغة العربيّة، وعلى المبادرات التي قدمتها من أجل تعزيزها وإبراز مكانتها وجمالها.

أهمّيّة البحث: تكمن أهمّيّة البحث في الآتي:

- أنّه تعلّق بموضوع اللغة العربيّة، صاحبة المكانة الرّفيعة، والمنزلة العظيمة الّتي تمّ بيانها في المقدمة.
- إبراز دور القانون الإماراتيّ بتشريعاته الحكيمة وقوانينه الرّصينة في حماية اللغة العربيّة.
- توعية المجتمع بالقانون الإماراتيّ وموادّه الملزمة؛ ليقوم كلّ فرد بمسؤوليّته ويتجنّب الوقوع في المخالفات التي تعرّضه للعقوبة.
- إظهار ضرورة حماية اللغة العربيّة من التّأثيرات الخارجيّة، في ظلّ ما يشهده العالم من انتشار لظاهرة العولمة الثقافيّة التي تهدّد لغات وثقافات الشّعوب.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في بيان:

- ما مدى اهتمام القانون الإماراتيّ باللغة العربيّة؟ وما أهمّ القوانين التي ساهمت في حماية اللغة العربيّة وتعزيزها في المجتمع؟
- ما أهمّ المبادرات التي قدّمتها دولة الإمارات العربيّة المتّحدة من أجل تعزيز اللغة العربيّة محلّيًّا وعالميًّا؟

منهج البحث:

اتّبع الباحث المنهج الاستقرائيّ التّحليليّ الوصفيّ، إذ قام بتتبّع التّشريعات والقوانين التي سنّها المشرّع الإماراتيّ في سبيل حماية اللغة العربيّة، ورصد المجالات التي شملها القانون، وإبراز دور المبادرات الإماراتيّة في تعزيز اللغة العربيّة.

خطّة البحث: جاءت خطّة البحث على النّحو الآتي:

مقدّمة: تضمّنت أهمّيّة البحث، ومشكلته، ومنهجه، وخطّته، وخاتمة اشتملت على النّتائج والتّوصيات.

المبحث الأول: الجذور التّاريخية للغة العربيّة في دولة الإمارات العربيّة المتّحدة ومكانتها.

المطلب الأوّل: تاريخ اللغة العربيّة في دولة الإمارات العربيّة المتّحدة.

المطلب الثّاني: المكانة التي تحظى بها اللغة العربيّة في دولة الإمارات العربيّة المتّحدة.

المبحث الثّاني: قوانين دولة الإمارات العربيّة في حماية اللغة العربيّة وأهمّ مجالاتها.

المطلب الأوّل: قوانين حماية اللغة العربيّة في مجال التّعليم والثّقافة.

المطلب الثّاني: قوانين حماية اللغة العربيّة في مجال القضاء والإعلام.

المبحث الثّالث: مبادرات دولة الإمارات العربيّة في سبيل تعزيز اللغة العربيّة محليًّا ودوليًّا.

المطلب الأوّل: المبادرات المحلّيّة.

المطلب الثّاني: المبادرات الدّوليّة.

المبحث الأوّل: الجذور التّاريخيّة للغة العربيّة في دولة الإمارات العربيّة المتّحدة ومكانتها.

تعدّ اللغة المؤشّر الواضح الذي يعبّر عن ثقافة الشّعوب وتاريخها، كما تتّصل بقيمها ومعتقداتها وهويّتها. ومن هنا جاء هذا المبحث ليوضّح تاريخ اللغة العربيّة في دولة الإمارات العربية المتّحدة، ومكانتها الحاليّة.

المطلب الأوّل: تاريخ اللغة العربيّة في دولة الإمارات العربيّة المتّحدة.

تتمتّع اللغة العربيّة بجذور تاريخيّة عميقة في دولة الإمارات العربيّة المتّحدة، تعود إلى قرون مضت قبل تشكيل الدّولة الحديثة، وقد تعدّدت الرّوايات التي تفيد بتاريخ اللغة العربيّة على أرض الإمارات، ففي حديث لسموّ الشّيخ الدّكتور سلطان القاسميّ عضو المجلس الأعلى حاكم الشّارقة، حفظه الله، بيّن أنّ أصل أهل الإمارات من الأنباط الذين قدموا إلى أرضها قبل نحو 4000 عام من منطقة شرق الأردنّ، عندما كانت هذه المنطقة خالية تماماً من السّكان، وفقًا لدراسة سموّه وبحثه في موضوع القبائل، إذ كانوا يتحدّثون اللغة العربيّة القديمة، وهناك شواهد وآثار كثيرة دلّت على ذلك من بينها:

أنّ الأنباط عندما حضروا إلى الإمارات جاؤوا بأمور كثيرة كانت موجودة في تلك المنطقة التي جاؤوا منها ونقلوها الى هذا المكان الذي كان خاليا من البشر، ومثال ذلك أنّ القبور الأثريّة التي عُثر عليها في المنطقة هي قبور بحجرات رباعيّة بنفس النّظام الموجود في شرق الأردن، وكذلك نظام الرّي الموجود في الإمارات وشرق الأردنّ هو ذاته وهذا ما يسمى الدّاوودي نسبة إلى داود بن سليمان.[6]

والرّواية الثّانية أكّدت أنّ العديد من قبائل العرب البائدة سكنت المنطقة مثل عاد التي كانت تسكن الأحقاف، وطسم وجديس.

كما أنّ كثيرًا من الرّوايات تشير إلى أنّ العرب العاربة قدموا إلى المنطقة من اليمن بعد خراب سدّ مأرب في منتصف القرن السّادس الميلاديّ، والمعروف أنّ غالبيّة القبائل التي هاجرت إلى المنطقة كانت أزديّة، وكانت أولى هذه القبائل بقيادة مالك بن فهم، وقد تمتّعت هذه القبائل باستقلالها داخل عمان بعيداً عن الفرس المحتلّين للسّاحل، وكانت توأم هي مركز القبائل العربيّة.[7]

والحاصل أنّه وإن اختلفت هذه الرّوايات إلّا أنّها تجتمع على أنّ تاريخ اللغة العربيّة في أرض الإمارات تاريخ قديم وعريق.

ومع انتشار الإسلام في القرن السّابع الميلاديّ، ازدادت أهمّيّة اللغة العربيّة في الإمارات، إذ أصبحت اللغة المقدّسة باعتبارها لغة القرآن الكريم ومصدر التّشريعات الإسلاميّة، ثمّ تبع ذلك تطوّر اللغة العربيّة في مجالات الفقه، والشّعر، والأدب، ممّا عزّز من مكانتها كلغة علم وثقافة، وما زالت أرض الإمارات حضنًا دافئًا للغة العربيّة ومقوّمًا من مقوّمات الاتّحاد والتّماسك بين أبنائها.

المطلب الثّاني مكانة اللغة العربيّة في دولة الإمارات العربيّة المتّحدة.

تحظى اللغة العربيّة بمكانة رفيعة في دولة الإمارات العربيّة المتّحدة، إذ تلعب دورًا مركزيًّا في مختلف جوانب الحياة اليوميّة، والثّقافيّة، والتّعليميّة، والإداريّة وتتمثّل مكانتها في النّقاط الآتية:

- اللغة العربيّة هي اللغة الرّسميّة في دولة الإمارات وفقًا للدّستور الإماراتيّ، فقد نصّت المادّة السّابعة من الدّستور الإماراتيّ عام 1971 أنّ "اللغة العربيّة هي اللغة الرّسميّة في الدّولة"[8]
- اللغة العربيّة هي لغة التّعليم الأولى في المدارس والجامعات، وتحرص الدّولة على تعزيز مهارات اللغة العربيّة لدى الطّلّاب من خلال برامج ومبادرات تعليميّة مختلفة.
- تُستخدم اللغة العربيّة بشكل واسع في وسائل الإعلام الرّسميّة وفي الصّحف والمجلّات، والقنوات التّلفزيونيّة، والإذاعات، ممّا يعزّز من حضور اللغة في الحياة اليوميّة.
- تعدّ اللغة العربيّة جزءًا أساسيًّا من الهويّة الثّقافيّة الإماراتيّة، وهي وسيلة للحفاظ على التّراث والتّقاليد الأصيلة.
- تُستخدم اللغة العربيّة بشكل واسع في القطاع الاقتصاديّ في الدّولة من خلال صياغة العقود والاتّفاقيّات والنّشرات الخاصّة بالسّلع الأساسيّة والموادّ الغذائيّة.
- وجود مؤسّسات ومراكز ترعى برامج ثقافيّة تركّز على تعزيز اللغة العربيّة وآدابها.

كما وتحتفل دولة الإمارات باليوم العالميّ للغة العربيّة (18 ديسمبر) من كلّ عام بتنظيم فعاليّات وندوات تبرز أهمّيّة اللغة العربيّة وتاريخها.[9]

المبحث الثّاني: قوانين دولة الإمارات العربيّة في حماية اللغة العربيّة ومجالاتها.

إنّ حياة دولة الإمارات في روحها، وهذه الرّوح موجودة في اللغة العربيّة باعتبارها وعاء القيم والتّقاليد والمفاهيم العربيّة الّتي تمثّل هويّة الأمّة الاتّحاديّة وتكوينها الحضـــاريّ، كما أنّها اللغة التي يتحدّث ويفكّر بها النّاس، وهي تشكّل جزءًا أساسيًّا من الهويّة الثّقافيّة والتّراثيّة للدّولة.

ومن أجل الحفاظ على هذا التّراث الغنيّ والموروث العريق، فقد اتّخذت الإمارات خطوات عديدة لتعزيز استخدام اللغة العربيّة وحمايتها من التّأثيرات الخارجيّة؛ لذلك صدرت قوانين كثيرة في سبيل تعزيز استخدام اللغة العربيّة وحمايتها، وفي مجالات عديدة متنوّعة وحسّاسة.

المطلب الأوّل: قوانين حماية اللغة العربية في مجال التّعليم والثّقافة.

الفرع الأوّل: في مجال التّعليم: يعدّ التّعليم من أهمّ القطاعات في الدّولة، وأكثرها تأثيرًا في بناء شـــخصـــيّة الأفراد والمجتمع؛ لذلك ركّزت القوانين الإماراتيّة على هذا الجانب بشـــكل كبير، فجاءت القوانين متتابعة في سبيل حماية اللغة العربية والحفاظ عليها لدى الأجيال.

فنصّ القانون الاتّحادي رقم (28) لعام 1999 بشأن التّعليم الخاصّ على الآتي:

تنصّ المادّة (19) بضرورة التزام المؤسّسات التّعليميّة الخاصّة بالآتي:

1- تدريس مادّة التّربية الإسـلاميّة لطلّابها المسلمين، وفق المناهج المقرّرة واعتبارها مادّة إجباريّة، ومادّة اختياريّة لغير المسلمين.

2- تدرس مادّة اللغة العربيّة إجباريًّا وفق المناهج المقرّرة بالوزارة لجميع الطّلّاب العرب، ووفق مناهج ومستويات خاصّة تضعها الوزارة لغير الطّلّاب العرب.

3- تدريس الموادّ الاجتماعيّة وفق المناهج المقرّرة بالوزارة لجميع الطّلّاب العرب بجانب مقرّر الموادّ الاجتماعيّة الذي يتضمّنه منهج المدرسة.

وقد نصّـــت المادّة (20) على أن تلتزم المؤسّـــســـات التّعليميّة الخاصّـــة من خلال تطبيق مناهجها باحترام المبادئ، والقيم الإسـلاميّة، والقوانين والأعراف، والعادات والتّقاليد السّـائدة في الدولة واحترام الهويّة والسّـيادة الوطنيّة.

وهذا ما أكّده المرسـوم الاتّحاديّ رقم (18) لسـنة 2020 في شـأن التّعليم الخاصّ في المادّة (15) بإلزاميّة تعليم اللغة العربيّة في المدارس التي تعتمد منهاجًا غير منهاج وزارة التّربية، وجاء في نصّـها: "تلتزم المدرسـة الخاصّـــة التي تُطبق منهاجًا تعليميًّا غير منهاج الوزارة بتضـــمين مناهجها موادّ التّربية الإســـلاميّة، واللغة العربيّة، والدّراسات الاجتماعيّة، والتّربية الوطنيّة، والتّربية الأخلاقيّة المُعتمدة من الوزارة".

وجاء في اللائحة التّنفيذيّة للقانون الاتّحاديّ رقم 28- لعام 1999 التي صـدرت عن رئاسـة الوزراء في 15-9- 2000 في المادّة (22) التي تحدّد مواصفات اسم المدرسة بأن يكون باللغة العربيّة فجاء نصّـها: "تحمل كلّ مدرسـة خاصّـة اسـمًا يميّزها ويدلّ على طبيعة عملها ومنهجها ترفعه في مكان بارز وتلتزم به في جميع

مستنداتها الرّسميّة على أن يكتب الاسم باللغة الإنجليزية كما يلفظ باللغة العربيّة بالنّسبة للمدارس الخاصّة العربيّة، أما بالنّسبة للمدارس الخاصّة الأجنبيّة فيكتب الاسم بالعربيّة كما يلفظ باللغة الإنجليزيّة".

أمّا بخصوص إلزاميّة تدريس الموادّ العربيّة وأنصبتها في المدارس الأجنبيّة فقد نصّت المادة (33) من نفس لائحة القانون: " تلتزم المدارس الخاصة الأجنبية ومدارس الجاليات بتدريس المواد الثلاثة الاجبارية وهي: التربية الإسلامية واللغة العربية والمواد الاجتماعية على النّحو الآتي:

1- تدريس مادّة التّربية الإسلاميّة لطلّابها المسلمين وفق المناهج المقرّرة بالوزارة سواء للنّاطقين باللغة العربيّة أو غير النّاطقين بها، واعتبارها مادّة إجباريّة في جميع الصّفوف، ومادّة اختياريّة لغير المسلمين.

2- تدريس مادّة اللغة العربيّة للطّلاب العرب وفق المناهج المقرّرة بالوزارة، واعتبارها مادّة اجباريّة في جميع الصّفوف.

3- تدريس مادّة اللغة العربيّة لغير النّاطقين بها وفق الكتب والمناهج التي تعتمدها الوزارة لهذه الفئة، واعتبارها مادّة إجباريّة لهم حتّى الصّفّ التّاسع".

ونصّت المادّة (34) من ذات اللائحة القانونيّة بأن: يكون عدد الحصص الأسبوعيّة للموادّ الثّلاثة الإجباريّة في المدارس الخاصّة الأجنبيّة للطّلبة الأجانب كالآتي:

1- التّربية الإسلاميّة ثلاث حصص أسبوعيًّا.

2- اللغة العربيّة خمس حصص أسبوعيًّا.

3- الموادّ الاجتماعيّة حصتان أسبوعيًّا.

الفرع الثّاني في مجال الثّقافة:

تهتمّ وزارة الثّقافة في دولة الإمارات العربيّة المتّحدة اهتمامًا كبيرًا باللّغة العربيّة، ويتجلّى هذا الاهتمام في قرارات لغويّة عديدة، ومتابعة المطبوعات وتراخيص الأفلام المترجمة، ووضع الأطر العامّة لعمل المؤسّسات المعنيّة ودور النّشر؛ في سبيل الحفاظ على اللغة العربيّة والهويّة الوطنيّة، وقد صدر في هذا الشّأن مرسوم بقانون اتّحاديّ رقم (55) لسنة 2023 في شأن تنظيم الإعلام، ونصّت المادّة (17) منه على معايير المحتوى الإعلاميّ في البند الخامس على ضرورة احترام الموروث الثّقافيّ والحضاريّ والهويّة الوطنيّة للدّولة.

ونصّت المادّة رقم (61) من القانون الاتّحاديّ رقم (15) لسنة 1980م في شأن المطبوعات والنّشر على أنّه "لا يجوز للجنة مراقبة الأفلام السّينمائيّة أن ترخّص عرض الأفلام الأجنبيّة ما لم تكن عليها ترجمة باللغة العربيّة، ويجب أن يذكر بطلب الحصول على التّرخيص ملخّص عن موضوع الفيلم وأسماء أبطاله واسم المنتج. وفي جميع الأحوال يجب أن يكون النّصّ العربيّ المترجم مطابقًا للغة الحوار».

وفي هذا الصّدد تمّ تشكيل المجلس الاستشاريّ للّغة العربيّة الذي صدر مرسوم تشكيله بقرار من رئاسة الوزراء عام 2012 ونُسب إلى وزارة الثّقافة؛ نظرًا للتّرابط بين مكوّني اللغة والثّقافة في المجتمع.

إنّ المكوّنات التي تعمل عليها وزارة الثّقافة هي نفسها مجال عمل اللغة العربيّة ونأخذ على ذلك مثالًا بقيمة القراءة، فهي مهارة من مهارات اللغة العربيّة وترتبط باللغة ارتباطًا وثيقًا. وقد صدر القانون الوطنيّ للقراءة

بمرسوم اتّحاديّ رقم (18) لسنة 2016. وهو أوّل قانون من نوعه في الدّولة يُرسي مهارة القراءة كقيمة ثقافيّة، إذ يهدف إلى جعل القراءة ممارسة يوميّة في المرافق العامّة على مستوى الإمارات، مثل المجمّعات التّجاريّة والمقاهي عن طريق توفير موادّ القراءة للزّائرين. كما يُلزم القانون أيضًا المدارس والجامعات بإثراء مكتباتها وتشجيع طلابها على القراءة، ويسعى إلى ترسيخ قيمة الكتب وأهميتها بين الطّلّاب من خلال المحافظة عليها أو إعادة استخدامها أو التّبرّع بها.

وجاء في المادّة العاشرة منه: تعمل وزارة الثّقافة وتنمية المعرفة على تشجيع إصدار أو نشر موادّ القراءة باللغة العربيّة، من خلال تقديم الدّعم والحوافز في نقل المعارف من اللغات المختلفة إلى اللغة العربيّة». ويعزّز ذلك اهتمام شيوخ الإمارات بهذا الأمر اهتمامًا مباشرًا إذ يقول صاحب السّموّ الشّيخ محمّد بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربيّة المتّحدة: "القراءة رافد من روافد المعرفة، ودورنا توثيق صلة الأجيال بها، نريدهم روّادًا في مختلف العلوم".[10]

المطلب الثّاني: قوانين حماية اللغة العربيّة في مجال القضاء والإعلام.

الفرع الأوّل: في مجال القضاء.

للقضاء شأن عظيم في المجتمعات، وللإبانة باللغة دور كبير في تحقيق العدالة فيها؛ لذا فإنّ سياسات الدّولة وقراراتها وقوانينها في المسألة القضائيّة تتّصل باللغة بشكل كبير، وقد جاءت نصوص القانون الإماراتيّ صريحة وواضحة بأنّ اللغة العربيّة هي لغة التّقاضي، والتّحاكم، والمرافعات، والتّحقيقات، فقد نصّت المادّة الرّابعة من قانون الإجراءات المدنيّة الصّادر بالقانون الاتّحاديّ رقم (11) لسنة 1992 على أنّ "لغة المحاكم هي اللغة العربيّة" وعلى المحكمة أن تستمع إلى أقوال الخصوم أو الشّهود الذين يجهلون التّحدّث باللغة العربيّة بواسطة مترجم، كما أنّه يجب ترجمة كافّة المستندات إلى اللغة العربيّة.

وتحظر المادة (12) من القانون الاتّحاديّ رقم (9) لسنة 1981م في شأن تنظيم مهنة التّرجمة على المحكمة عدم قبول أيّ محضر أو وثيقة أو سند محرّر باللغة الأجنبيّة، ما لم يكن مصحوبًا بترجمة إلى اللغة العربيّة"

أمّا بخصوص الأحكام الصّادرة عن محاكم الدّولة فقد نصّت المادّة 212 في البند السّادس من قانون الإجراءات المدنيّة الاتّحاديّ لدولة الإمارات العربيّة المتّحدة على أنّ الأحكام تحرّر باللغة العربيّة ما لم يتّفق الخصوم على غير ذلك، وعندئذ يتعيّن أن ترفق به عند إيداع الحكم ترجمة رسميّة باللغة العربيّة.

تنصّ المادّة (70) من قانون الإجراءات الجزائيّة الإماراتيّ الصّادر بالقانون الاتّحاديّ رقم (35) لسنة 1992م، على أنّه: "يجري التّحقيق باللغة العربيّة، وإذا كان المتّهم، أو الخصوم، أو الشّاهد، أو غيرهم ممّن ترى النّيابة العامّة سماع أقوالهم يجهل العربيّة، فعلى عضو النّيابة العامّة أن يستعين بمترجم بعد أن يحلف يمينًا أن يؤدّي مهمّته بأمانة وصدق".

الفرع الثّاني: في مجال الإعلام والإعلان.

أوّلاً: في مجال الإعلام: تعدّ الصّحف الرّسميّة المصدر الأساسيّ لتداول الأخبار المحلّيّة والعالميّة في شتّى مجالاتها، حتّى أنّها أصبحت جزءًا من ثقافة كلّ إماراتيّ، وقد حدّدت دولة الإمارات العربيّة المتّحدة منذ تأسيسها سياستها اللغويّة المستخدمة في صحفها بما ينسجم مع دستورها وهويتها العربيّة، فنصّ القانون الإماراتيّ في المادّة الثّانية من القانون الاتّحاديّ رقم 1 لسنة 1971 بوجوب أن تصدر الجريدة الرّسميّة باللغة العربيّة ويجوز نشر ترجمة بعض مواد الجريدة الرّسمية بلغة أجنبيّة".

ونصّ قانون رقم (32) لسنة 2015 بشأن الجريدة الرّسميّة لحكومة دبيّ في المادّة الرّابعة منه بأنّه: "تصدر الجريدة الرّسميّة باللغة العربيّة، ويجوز نشر ترجمة بعض ما يُنشر فيها بلغة أجنبية لضرورة تُقدّرها اللجنة العليا".

ثانيًا: في مجال الإعلان: أمّا بخصوص الإعلانات فنصّت المادّة السّادسة من الأمر المحلّيّ (1) لسنة 1986 في شأن تنظيم الإعلانات بإمارة أبو ظبي على أنّه يجب مراعاة الأمور الآتية قبل إصدار التّرخيص:

1- استخدام اللغة العربيّة في الإعلان، ويجوز استخدام لغة أجنبيّة أخرى إلى جانبها.

2- ألّا تقلّ المساحة المخصّصة للغة العربيّة عن 65% من المساحة الكلّيّة للإعلان، وأن يعلو النّصّ العربيّ النّصّ الأجنبيّ أو يوضع النّصّ العربيّ على يمين الإعلان.

وهذا ينسجم مع المادّة الخامسة من قرار رئيس المجلس الوطنيّ للإعلام رقم (35) لسنة 1434هـ/ 2012م بشأن معايير محتوى الإعلانات في وسائل الإعلام، إذ تحدّد الشّروط التي يجب مراعاتها في الإعلان، ومن هذه الشّروط "أن تكون اللغة المستخدمة في الإعلام هي اللغة العربيّة الفصحى أو اللهجة الإماراتيّة المحلّيّة" كما نصّ المرسوم رقم 6 لعام 2020 بشأن تنظيم الإعلانات في إمارة دبيّ بضرورة أن تكون الإعلانات التّجاريّة باللغة العربيّة، ونصّت المادّة (17) على عقوبات خاصّة على المخالفين، فيُعاقب كُلّ من يُخالف أحكام هذا المرسوم والقرارات الصّادرة بموجبه بغرامة مالية لا تقلّ عن (1000) ألف درهم ولا تزيد على (15,000) خمسة عشر ألف درهم، وتُضاعف قيمة الغرامة في حال معاودة ارتكاب المخالفة ذاتها خلال سنة واحدة من تاريخ ارتكاب المُخالفة السّابقة لها في الموقع الإعلانيّ نفسه، على ألّا تزيد قيمة الغرامة في حال مضاعفتها على (30,000) ثلاثين ألف درهم، وهذا كلّه يدلّ على حزم القانون الإماراتيّ، وعدم تهاونه في المساس باللغة العربيّة والتّعدّي عليها.

المبحث الثّالث: مبادرات دولة الإمارات العربيّة في سبيل تعزيز اللغة العربيّة محليًّا ودوليًّا.

تولي دولة الإمارات العربيّة المتّحدة اهتمامًا خاصًّا باللغة العربيّة، وترسيخ مكانتها الرّفيعة بين لغات العالم، باعتبارها أداة رئيسة لتعزيز الهويّة الوطنيّة لدى الأجيال، لا سيّما مع وجود التّحدّيات الكبيرة التي تواجهها، إذ تشير الإحصائيّات بأنّ أكثر من 200 جنسيّة تعيش على أرض الإمارات، ولا يخفى أنّ هذا التّنوّع البشريّ يقودنا إلى تنوّع لغويّ وتحدٍّ كبير، فاللغة العربيّة بوصفها اللغة الرّسميّة في البلاد إلّا أنّها تزاحمها لغات أخرى.

ممّا دفع المؤسّسات المعنيّة في دولة الإمارات إلى القيام بمبادرات جادّة ومتتالية على المستويين المحلّيّ والدّوليّ بهدف تعزيز اللغة العربيّة وإحيائها.

المطلب الأوّل: المبادرات المحلّيّة.

إنّ المبادرات التي أطلقتها دولة الإمارات العربيّة المتّحدة في سبيل حماية اللغة العربيّة وتعزيزها كثيرة ومتنوّعة، وسنذكر أهمّ هذه المبادرات لصعوبة ذكرها كاملة.

1- ميثاق اللغة العربيّة: يأتي في مقدّمة هذه المبادرات إطلاق الشّيخ محمّد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات رئيس مجلس الوزراء حاكم دبيّ في أبريل عام 2012 ميثاقًا للغة العربيّة، وذلك انطلاقاً من "رؤية الإمارات 2021"، التي تهدف إلى جعل الإمارات مركزًا للامتياز في اللغة العربيّة، ويعدّ هذا الميثاق مرجعًا لجميع السّياسات والقوانين المتعلّقة بحماية اللغة العربيّة وتعزيز استخدامها في الحياة العامّة، مثل استخدام اللغة العربيّة في الحياة اليوميّة، التي تتضمّن المعاملات الحكوميّة واستخدام اللغة العربيّة في البرامج والموادّ الإعلاميّة، إضافة إلى استخدامها في المناهج الدّراسيّة، إذ استمد الميثاق موادّه بوصف اللغة العربيّة من أهمّ عناصر الهويّة الإسلاميّة العربيّة لدولة الإمارات، واللبنة الأساسيّة للهويّة الوطنيّة، وقد تكّون الميثاق من ثلاث عشرة مادّة شملت جوانب حياتيّة عديدة. (11)

2- المجلس الاستشاريّ للّغة العربيّة: الذي أطلق ليكون مسؤولًا عن رعاية ودعم الجهود الرّامية إلى تطبيق مبادئ وتوصيات ميثاق اللغة العربيّة، ويترأسه وزير الثّقافة، فيما يضمّ نخبة من العلماء والأكاديميّين والمتخصّصين، ويشرف المجلس على تعزيز ورعاية جهود الحفاظ على اللغة العربيّة على مستوى الإمارات، وتنسيق الجهود الحكوميّة والأهليّة في هذا المجال. (12)

3- جمعيّة حماية اللغة العربيّة بالشّارقة: تمّ الإعلان عن هذه الجمعيّة بقرار وزاريّ رقم 559 لسنة 99 بتاريخ 1999/9/28م. إذ تهدف الجمعيّة إلى غرس الاعتزاز باللغة العربيّة في نفوس أبنائها بوصفها لغة القرآن الكريم، وتوعية المجتمع بأهمّيّة اللغة العربيّة بوصفها اللغة الرّوحيّة والرّسميّة وذلك على المستويين الرّسميّ والشّعبيّ، وحثّ الهيئات والمؤسّسات العامّة والخاصّة على تعزيز استخدام اللغة العربيّة وجعلها الأساس في التّعامل والتّخاطب والإعلان، والعمل على تيسير تعليم اللغة العربيّة للنّاشئة وتعليمها لغير النّاطقين بها، و تنظيم المحاضرات والنّدوات وحلقات البحث للنّهوض باللغة العربيّة.(13)

4- مركز أبو ظبي للغة العربيّة: تأسس مركز أبو ظبي للغة العربيّة في يناير 2021 بقانون رئيس الدّولة ويتبع لدائرة الثّقافة والسّياحة- أبو ظبي لدعم اللغة العربيّة ووضع الإستراتيجيّات العامّة لتطويرها والنهوض بها علميًّا وتعليميًّا وثقافيًّا وإبداعيًّا، وتعزيز التّواصل الحضاريّ وإتقان اللغة العربيّة على المستويين المحلّيّ والدّوليّ، ودعم المواهب العربيّة في مجالات الكتابة، والتّرجمة، والنّشر، والبحث العلميّ، وصناعة المحتوى المرئي، والمسموع وتنظيم معارض الكتب، ويعمل المركز على تحقيق هذه الأهداف عبر برامج متخصّصة وكوادر بشريّة فذّة، وشراكات مع كُبرى المؤسّسات الثقافيّة والأكاديميّة والتّقنيّة حول العالم انطلاقًا من مقرّ المركز في العاصمة الإماراتيّة أبو ظبي.(14)

5- فريق حماية اللغة العربيّة: تأسّـــس الفريق في أبو ظبي بقرار من دائرة تنمية المجتمع في 2023/3/11 ويعمل وفق قانون التّطوّع الاتّحاديّ رقم 13 لعام 2018 ولائحته التّنفيذيّة الصّـــادرة في نوفمبر 2020 وهو مؤلّف من مجموعة أكاديميّين ومتخصّـصـين ومهتمّين بخدمة اللغة العربيّة التقت إرادتهم على وجوب التّمسّك باللغة العربيّة وحمايتها من التّهميش في غمار ثورة الاتّصـــالات والتّحوّلات والعولمة، ويهدف الفريق إلى نشـــر الوعي باللغة العربيّة وأصـالتها في دولة الإمارات وتنسـيق الجهود لحماية اللغة العربيّة بين سـائر المهتمّين من حكومة وأفراد وهيئات، وعقد الورش التّدريبيّة لتقوية اللغة العربيّة بين أبناء الإمارات والمقيمين فيها، ودعم المقيمين الذين تعلّموا اللغة العربيّة وتعزيز مهاراتهم وتوفير الفرص لهم، وإطلاق مبادرات حيويّة تهدف إلى تعزيز اللغة العربيّة. [15]

وهناك مبادرات كثيرة جدًّا وغنيّة يصعب حصرها ويضيق المقام للحديث عنها.

المطلب الثّاني المبادرات الدّولية.

1- مجمع اللغة العربيّة بالشّـارقة: مجمع اللغة العربيّة هو جهة حكوميّة أكاديميّة تتبع إمارة الشّـارقة، أنشـأه سـموّ الشّـيخ الدّكتور سلطان بن محمّد القاسميّ، عضـو المجلس الأعلى حاكم الشّـارقة، ليمثّل مركزًا للحوار الثّقافيّ والبحث اللغويّ لكلّ دول العالم، كما أنّه يُعنى بقضـــايا اللغة العربيّة ودعم المراكز اللغويّة في العالمين العربيّ والإســلاميّ، وإصــدار المعاجم اللغويّة ومعاجم اللهجات والموسـوعات العلميّة، ويعدّ المجمع منارةً ثقافيةً في علوم اللغة العربيّة، إذ تجرى فيه الدّراسـات والبحوث المتعلّقة باللغة العربيّة والإشـراف عليها ونشـرها، إضـافة إلى بحث ودراســة كلّ ما من شــأنه أن يرتقي باللغة العربيّة، وإحياء التّراث العربيّ والإســلاميّ، والعمل على توثيقه، كذلك يهتمّ بدراسة المصطلحات العلميّة والأدبيّة والفنّيّة والألفاظ الحضاريّة.[16]

2- تحدّي القراءة العربيّ: هو أكبر مشـروع عربيّ أطلقه صـاحب السّـموّ الشّـيخ محمّد بن راشـد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات العربيّة المتّحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبيّ؛ لتشـجيع القراءة لدى الطّلّاب في العالم العربيّ عبر التزام أكثر من مليون طالب بالمشاركة بقراءة خمسين مليون كتاب خلال كلّ عام دراسيّ. [17]

3- مبادرة "بالعربيّ" مؤسّسـة محمّد بن راشـد آل مكتوم للمعرفة: هي مبادرة أطلقتها مؤسّسـة محمد بن راشـد آل مكتوم للمعرفة عام 2013، بهدف تشـجيع العرب على اسـتخدام لغتهم الأمّ عبر الشّـبكة العنكبوتيّة وقنوات التّواصـــل الاجتماعيّ، والإســـهام في تنمية الدّور المعرفيّ للغة العربيّة لدى المجتمع الدّوليّ بشـــكل عامّ والمجتمع العربيّ بشكل خاصّ.

وفي نوفمبر 2021 تمّ إطلاق الهويّة الجديدة للمبادرة تحت شـعار "اللغة العربيّة لغةً للعلوم والمعرفة"، وتهدف إلى الاحتفاء باللغة العربيّة في يومها العالميّ عن طريق التّشجيع على استخدام اللغة العربيّة في جميع وسائل التّواصـــل الاجتماعيّ: تويتر، وفيس بوك، وانســتغرام. وتركّز المبادرة على تقديم فعاليّات متنوّعة عبر قنوات الإعلام الرّقميّ ووسائل التّواصل الاجتماعيّ، ونشر الوعي بجماليّات اللغة العربيّة وكنوزها التي ترتبط بتراثنا وتاريخنا العربيّ الأصيل.[18]

4- تأسيس «معهد للغة العربيّة لغير النّاطقين بها»، عن طريق جامعة الشّيخ زايد، ويتعامل هذا المعهد مع الجامعات المتخصّصة حول العالم؛ لإيفاد وابتعاث الطّلّاب لتعلّم اللغة العربيّة في الإمارات العربيّة المتّحدة.[19]

5- ومبادرة تأسيس «كلّيّة للتّرجمة» ضمن كلّيّة محمّد بن راشد للإعلام في الجامعة الأميركيّة بدبيّ، ومبادرة معجم محمّد بن راشد للغة العربيّة المعاصرة، والذي يعدّ مرجعًا أساسيًّا للدّارسين والمدرّسين والباحثين والمستشرقين والمستعربين، ويهتمّ بتأصيل اللغة العربيّة والبحث في مفرداتها سنويًّا، جملة وتفصيلًا كلغة معاصرة وبأسلوب معاصر.[20]

خاتمة

وفي نهاية البحث نسلّط الضّوء على أهمّ النّتائج والتّوصيات التي توصّل إليها الباحث.

النّتائج

1- اللغة العربيّة مكّون أساسيّ من مكوّنات الهويّة الوطنيّة في دولة الإمارات العربيّة المتّحدة، كما أنّ تاريخها عميق متجذّر على أرضها.

2- تولي دولة الإمارات العربيّة المتّحدة اهتمامًا بالغًا باللغة العربيّة، وقد أصدرت حزمة قوانين وإجراءات من أجل حمايتها وتعزيزها.

3- لدولة الإمارات العربيّة المتّحدة مبادرات رائدة، على المستويين المحلّيّ والدّوليّ في سبيل تعزيز اللغة العربيّة وتمكينها في المجتمع، وتقويتها لمواجهة التّحديات التي تحيط بها.

4- ما زالت الحاجة ماسّة لمزيد من الإجراءات لحماية اللغة العربيّة مع ازدياد المخاطر والتّحديات التي تهدّدها.

التّوصيات

1- دراسة أثر هذه القوانين وانعكاساتها، وإجراء الإحصائيّات والاستبانات لقياس مدى التزام أفراد المجتمع بها.

2- وضع خطّة إجرائيّة لتفعيل هذه القوانين وتعديلها بما يحقّق الهدف ويلبّي المتطلّبات.

3- وضع برامج مكثّفة لتعزيز اللغة العربيّة في المدارس والجامعات، باعتبارها المؤسّسة الأكثر تأثيرًا في بناء الأجيال.

4- ربط الوظائف ذات الامتيازات العالية بإتقان التّحدّث باللغة العربيّة الفصيحة.

المصادر المراجع

1) القرآن الكريم.
2) أبو ظبي أمر محلّيّ رقم (1) لسنة 1986م بشأن تنظيم الإعلانات.
3) بحوث علميّة محكّمة عن موضوع الاستدامة اللغويّة من إعداد الدّكتور/ عليّ عبد القادر الحماديّ.
4) تأسيس دولة الإمارات العربيّة المتّحدة، محمّد ياسر شرف، منشورات مركز البحوث والدّراسات الأمنيّة والاجتماعيّة، الإدارة العامّة لشرطة أبو ظبي ط1 1995.
5) الحماية القانونيّة للغة العربيّة، الدّكتور أحمد عبد الظّاهر، دائرة القضاء أبو ظبي ط2 2014.
6) دولة الإمارات العربيّة المتّحدة— قانون اتّحاديّ رقم 28 لسنة 1999— بتاريخ 30/ 11/ 1999.
7) شعب الإيمان المؤلّف: أحمد بن الحسين بن عليّ بن موسى الخُسْرَوْجِرديّ الخراسانيّ، أبو بكر البيهقيّ (المتوفّى: 458هـ)، مكتبة الرّشد للنّشر والتّوزيع بالرّياض، ط1، 1423هـ- 2003م.
8) قانون اتّحاديّ رقم 1 لسنة 1971— بتاريخ 31/ 12/ 1971م.
9) قانون اتّحاديّ رقم 15 لسنة 1980 في شأن المطبوعات والنّشر، الإمارات العربيّة المتّحدة.
10) القانون الاتّحاديّ رقم 11 لسنة 1992 بشأن قانون الإجراءات المدنيّة.
11) قانون رقم (32) لسنة 2015 بشأن الجريدة الرّسميّة لحكومة دبيّ.
12) قانون رقم 35 لسنة 1992 بشأن إصدار قانون الإجراءات الجزائيّة الجريدة الرّسميّة العدد 233 مكرّر السّنة الثّانية والعشرين بتاريخ 1992/1/26 وعمل به من تاريخ 26-4-1992م.
13) اللائحة التّنفيذيّة للقانون الاتّحاديّ رقم 28 في شأن التّعليم الخاصّ.
14) مرسوم بقانون اتّحاديّ رقم (18) لسنة 2020 في شأن التّعليم الخاصّ.
15) مرسوم بقانون اتّحاديّ رقم (55) لسنة 2023 في شأن تنظيم الإعلام.
16) مرسوم بقانون اتّحاديّ رقم (18) لسنة 2016 في شأن القراءة.
17) مرسوم رقم (6) لسنة 2020 بشأن تنظيم الإعلانات في إمارة دبيّ.
18) مسند الإمام أحمد بن حنبل، المؤلّف: أبو عبد الله أحمد بن محمّد بن حنبل بن هلال بن أسد الشّيبانيّ (المتوفّى: 241هـ) مؤسّسة الرّسالة ط1، 1421هـ- 2001م.
19) موسوعة الإمارات الميسّرة، الدّكتور أحمد الشّرقاويّ، مركز الرّاية للنّشر والإعلام 2012م.
20) موسوعة تاريخ الخليج العربيّ، محمّد شاكر، دار أسامة للنّشر والتّوزيع 2003م.

المراجع الإلكترونيّة

1. الإمارات اليوم حديث الشّيخ القاسميّ
https://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2012-12-14-1.533528
2. البتراء
https://altibrah.ae/publisher/190
3. بوابة الملكيّة الفكريّة
https://www.wipo.int/wipolex/ar/legislation/details/10607
4. جريدة البيان: 24- أبريل- 2012
https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2012-04-24-1.1637293
5. جريدة البيان: 14- ديسمبر- 2012 حديث الشيخ القاسمي
https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2012-12-14-1.1784747
6. شبكة قوانين الشّرق
http://site.eastlaws.com/GeneralSearch/Home/ArticlesTDetails?MasterID=82442
7. مؤسّسة محمّد بن راشد آل مكتوم للمعرفة
https://mbrf.ae/ar/reading-arabic/bil-arabi
8. الموقع الرّسميّ لجمعيّة حماية اللغة العربيّة
https://arabiclanguageprot.wixsite.com/mysite
9. الموقع الرّسميّ لفريق حماية اللغة العربيّة في أبو ظبي
https://palteam.org/
10. الموقع الرّسميّ لمبادرة تحدّي القراءة العربيّ
https://arcp-s.arabreadingchallenge.com/
11. الموقع الرّسميّ لمجمع اللغة العربيّة في الشّارقة (حكومة الشّارقة)
https://www.alashj.ae/
12. الموقع الرّسميّ لمركز أبو ظبي للغة العربيّة
https://www.mcy.gov.ae/als/ar/arabic-language-center
13. موقع العين الإخبارية اهتمام الإمارات باللغة العربية
https://al-ain.com/article/arabic-language-international-day-emirates
14. موقع حكومة دبيّ
https://2u.pw/DaVwD23a
15. موقع صحيفة اللغة العربيّة- صحيفة دوليّة تهتمّ باللغة العربيّة في جميع القارّات تصدر برعاية المجلس الدّوليّ للغة العربيّة
https://www.arabiclanguageic.org/view_page.php?id=12858

(1) سورة البلد [8-9]

(2) مسند الإمام أحمد بن حنبل، (11-179) رقم (6606)، المؤلّف: أبو عبد الله أحمد بن محمّد بن حنبل بن هلال بن أسد الشّيبانيّ (المتوفّى: 241هـ) مؤسّسة الرّسالة ط1، 1421هـ- 2001م.

(3) شعب الإيمان (3-210)، رقم (1556) المؤلّف: أحمد بن الحسين بن عليّ بن موسى الخُسْرَوْجِرديّ الخراسانيّ، أبو بكر البيهقيّ (المتوفّى: 458هـ)، مكتبة الرّشد للنّشر والتّوزيع بالرّياض، ط1، 1423هـ- 2003م.

(4) الزّخرف [3].

(5) موقع صحيفة اللغة العربيّة- صحيفة دوليّة تهتمّ باللغة العربيّة في جميع القارّات تصدر برعاية المجلس الدّوليّ للغة العربيّة.
https://www.arabiclanguageic.org/view_page.php?id=12858
حسب موقع ويكيبيديا https://ar.wikipedia.org/wiki/

(6) جريدة البيان- ديسمبر- 2012 حديث الشّيخ القاسميّ، الإمارات اليوم حديث الشّيخ القاسميّ 14-12-2012.

(7) موسوعة تاريخ الخليج العربيّ، محمّد شاكر، دار أسامة للنّشر والتّوزيع 2003، تأسيس دولة الإمارات العربيّة المتّحدة، محمّد ياسر شرف، منشورات مركز البحوث والدّراسات الأمنيّة والاجتماعيّة، الإدارة العامّة لشرطة أبو ظبي ط1 1995، موسوعة الإمارات الميسّرة، الدّكتور أحمد الشّرقاويّ، مركز الرّاية للنّشر والإعلام 2012م.

(8) دستور دولة الإمارات العربيّة المتّحدة، الصّادر عام 1971، الباب الأوّل الاتّحاد ومقوّماته وأهدافه الأساسيّة

(9) الموقع الرّسميّ للأمم المتّحدة
https://www.un.org/ar/observances/arabiclanguageday

(10)[1010] الحساب الرّسميّ لسموّ الشّيخ محمّد بن زايد رئيس دولة الإمارات العربيّة المتّحدة عبر منصّة تويتر @MohamedBinZayed ٩:٢٥ م ٢٦ أبريل ٢٠١٨.

(11) https://al-ain.com/article/arabic-language-international-day-emirates

(12) https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2012-04-24-1.1637293

(13) الموقع الرّسميّ لمجمع اللغة العربيّة في الشّارقة (حكومة الشّارقة)
https://www.alashj.ae/

(14) الموقع الرّسميّ لمركز أبو ظبي للغة العربيّة
https://www.mcy.gov.ae/als/ar/arabic-language-center

(15) الموقع الرّسميّ لفريق حماية اللغة العربيّة في أبو ظبي
https://palteam.org/

(16) الموقع الرّسميّ لمجمع اللغة العربيّة في الشّارقة (حكومة الشّارقة)
https://www.alashj.ae/

(17) الموقع الرّسميّ لمبادرة تحدّي القراءة بالعربيّ
https://arcp-s.arabreadingchallenge.com/

(18) مؤسّسة محمّد بن راشد آل مكتوم للمعرفة
https://mbrf.ae/ar/reading-arabic/bil-arabi

(19) موقع صحيفة اللغة العربيّة- صحيفة دوليّة تهتمّ باللغة العربيّة في جميع القارّات تصدر برعاية المجلس الدّوليّ للغة العربيّة
https://www.arabiclanguageic.org/view_page.php?id=12858

(20) موقع صحيفة اللغة العربيّة- صحيفة دوليّة تهتمّ باللغة العربيّة في جميع القارّات تصدر برعاية المجلس الدّوليّ للغة العربيّة
https://www.arabiclanguageic.org/view_page.php?id=12858